مجلس الوزراء في المحافظات: الإنماء عنوان المرحلة

بيروت.. برنامج مكثّف لتطوير البنى التحتية والتحسين البيئي والاقتصادي والاجتماعي

هيام طوق

بعد الخراب الذي سبّبته الحرب الأهلية في لبنان عامة وبيروت بشكل خاص، جاء الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان حريصاً على بناء ليس فقط الحجر وإنما البشر، لينفض غبار الحرب عن الوطن وأهله، فكان القوة المحركة للمشروع الوطني لإعادة بناء الدولة، على المستويات كافة. ولأن بيروت قلب الوطن، ولأن صحة الوطن تبدأ بشفاء القلب، خص الرئيس الشهيد، بيروت بهذا العدد الضخم من المشاريع الإعمارية والإنمائية الذي لم تشهد له مثيلاً في تاريخها، وعمل على مدى أكثر من عقد، على إخراج العاصمة من تحت الأنقاض، في عملٌ لم يُعهَدْ لهُ مثيل في ظلّ ظروف مماثلةً وفترة زمنية محدودة، متشبثاً بعزمه وحلمه في إعادة بيروت لؤلؤة المدن وجوهرة الشرق الأوسط. اليوم، وبعد مرور ١٢ سنة على استشهاد الرئيس رفيق الحريري، الحلم لم ولن يموت، ومسيرة بناء الدولة والعلم والبناء والإنماء مستمرة من خلال قيادة حكيمة تتمثل بالرئيس سعد الحريري الذي يحمل الشعلة ويكمل المسيرة، بخطى ثابتة، مترفّعاً عن المصالح الضيقة والمواقف الشعبوية من أجل سلامة الوطن وبناء الدولة التي حلم بها الرئيس الشهيد. ولعل الخطوة التي اتخذها الحريري، في تشكيل لجنة فنية لتنسيق الخدمات الضرورية في المحافظات، تحضيراً لأكبر خطة عمل للخدمات الأساسية، والتي اعتبرت سابقة في تاريخ لبنان، خير دليل على اهتمامه بالإنماء المناطقي الذي هو أساس العمل في المرحلة المقبلة، وتأكيداً منه أن «كل اللبنانيين جزء لا يتجزأ من الدولة، وأن الدولة موجودة في كل لبنان وملتزمة شؤون كل المناطق في كل زاوية منه»، معتبراً أن «هناك أموراً يجب أن تتم معالجتها بسرعة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات لأنها أمور ملحة ومن أولويات الحكومة».

مدينة بيروت، العاصمة وأكبر مدن لبنان والتي تُعتبر من أكثر المدن الغنية بالتنوع الديني والمذهبي بين سكانها الذين بمعظمهم نزحوا إليها من الأرياف، تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد، وفيها معظم المرافق الحيوية والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن كثافتها السكانية تتطلب جهوداً أكبر من قبل المسؤولين لناحية العمل لتنفيذ المشاريع الإنمائية والخدماتية وتطويرها بشكل دائم. وبحثت اللجنة خلال الاجتماعات في السراي الحكومي، بمشاريع العاصمة من صيانة وإصلاح مجاري الصرف الصحي وأقنية تصريف مياه الأمطار، الطرق والأرصفة والنتوءات، صيانة الأنفاق والجسور، الإنارة في شوارع العاصمة، التشحيل والتشجير وصيانة الوسطيات والحدائق العامة، موضوع التعديات على الأملاك العامة، مسلخ بيروت، تأهيل مرافئ الصيادين، مشاريع المياه والكهرباء، مراكز البلدية الصحية والمستشفيات الحكومية، موضوع النفايات المنزلية، المخطط التوجيهي العام للنقل وحركة السير وإيجاد الحلول لمداخل العاصمة، معالجة التمدد العمراني، المواقف العامة واستكمال خطة بناء المدارس الرسمية وغيرها من المواضيع التي تهم العاصمة.

المرعبي: الأولوية للمناطق الأكثر حرماناً والمعرّضة لتداعيات الأزمة السورية

وقال وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي: «اختار الرئيس سعد الحريري للحكومة الحالية» شعار «إعادة الثقة». و«انسجاماً مع الشعار المذكور وضرورة تفعيل مبدأ الإنماء المتوازن، أعلن الحريري عن خطوة تاريخية تحصل لأول مرة في تاريخ لبنان منذ الاستقلال وتتمثل في إقرار خطة دورية لعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في المحافظات وذلك بهدف إعطاء كل محافظة حقها في المشاريع والتمويل اللازم بحسب حاجاتها وواقعها فضلاً عن أن هذه الخطوة تهدف إلى حث كافة الوزارات على تقديم اقتراحات المشاريع المتعلقة بها في كل محافظة إلى مجلس الوزراء لإقرارها، وذلك من خلال لجنة فنية لتنسيق الخدمات بين الوزارات والإدارات والبلديات بشكل يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والمال».

ولفت إلى أن «وزارة الدولة لشؤون النازحين ليست لديها هيكلية أو جهاز تنفيذي، لكن رغم ما تقدم وبالتوازي مع إعداد مشروع السياسة العامة للحكومة تجاه النازحين ومن خلال الاطلاع على أوضاع النازحين والمجتمعات المضيفة خصوصاً في عكار والشمال والبقاع والجنوب، حاولت تصويب المشاريع وإعطاء الأولوية لهذه المناطق المحرومة والتي تبيّن أنها بأشد الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية خاصة لجهة تأمين المياه للبيوت وشق الطرق وتأهيلها ومشاريع الصرف الصحي وايجاد محطات تكرير. ويتم التنسيق بشأن هذه المشاريع مع الوزارات المعنية والدول المانحة والمنظمات الدولية بهدف وضعها على سكة التنفيذ إنصافاً لهذه المناطق المهمشة وصولاً إلى تخفيف التوترات والمشاحنات بين أبناء المناطق المضيفة والنازحين على لقمة العيش. إن أي مشروع ضمن الإطار المذكور هو بالنسبة لنا أولوية»، مشيراً إلى أن «عملنا ينحصر في التنسيق ومحاولة تأمين التمويل اللازم لتلك المشاريع وصولاً إلى تلزيمها من قبل الإدارات المعنية، وبالتالي تقع على هذه الإدارات مهمة الرقابة من أجل الالتزام بالروزنامة المعدّة مع الالتزام بحسن تنفيذ تلك المشاريع».

ورأى أن «الرئيس سعد الحريري، وعلى خطى والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري، لا يدّخر جهداً في سبيل الوصول إلى الإنماء الشامل المتكامل في المناطق اللبنانية من دون تمييز وعلى أساس الحاجات الأكثر إلحاحاً، بهدف إعادة ثقة الناس بالسلطة وإيمانهم بالدولة كمرجع وحيد لكل المواطنين. وعلى هذا الأساس أطلق الحريري مخططه التنموي الشامل لإنماء المناطق والذي نوقش في اجتماع بروكسيل وفي لقاءاته مع رؤساء الدول المانحة في سبيل تأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع»، معتبراً أن «ما حدث في المرحلة السابقة في العديد من الملفات كالنفايات والكهرباء والصحة والطرق وغيرها أدى إلى الشعور بضرورة الاستجابة إلى وجع الناس ومعالجته، من هنا كانت حكومة إعادة الثقة، وكان التوافق على مشاريع الإنماء المناطقية. وإن كان هذا لا يعني عدم وجود تجاذبات سياسية حول أولوية المشاريع بين المحافظات وكيفية تأمين التمويل اللازم لها. من هنا أشدد على ضرورة إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرماناً والمعرّضة أكثر من غيرها لتداعيات الأزمة السورية. أما بالنسبة للعناوين الأساسيه لكل منطقة، فقد تم تحديدها عبر اقتراح مشاريع قدمتها كل محافظة بالتعاون مع اتحاد البلديات ومع البلديات وتمت مناقشتها خلال اجتماعات اللجنه الفنية لتنسيق الخدمات مع الوزارات والإدارات المعنية».

وأكد أن «دور اللجنة لا ينتهي بانعقاد الجلسات وإقرار المشاريع، إنما يجب أن يُستكمل العمل بمراقبة حسن سير المشاريع ومتابعة تأمين الاعتمادات اللازمة لها من موازنة الدولة واستمرار التمويل المتفق عليه مع الدول المانحة، كما يجب أن يكون لرؤساء البلديات كما لنواب المحافظة دور كبير في هذه الرقابة»، لافتاً إلى أن «اللجنة ناقشت أغلب المشاريع القديمة والمتوقفة، واستطلعت آراء المعنيين، وعليه جرى الاتفاق على الاستمرار ببعض المشاريع أو تعديلها أو حتى استبدالها بمشاريع ذات فائدة أكبر. ونحن كوزارة، نقوم بإرسال اقتراحاتنا لمشاريع لم تطرحها اللجنة وسوف تضم إلى جدول أعمال كل جلسة وتُناقش خلالها».

■ بيروت نحو استعادة ألقها

جبارة: المبادرة ستساهم في ردم الهوّة جراء عدم التنسيق

عيتاني: الحل النهائي للنفايات سينطلق في الـ ٢٠١٨ وكهرباء ٢٤/٢٤ خلال سنة

جبارة

اعتبر مستشار وزير الداخلية والبلديات خليل جبارة أن «التجربة التي أطلقها الرئيس سعد الحريري، فريدة من نوعها، وتحصل للمرة الأولى في لبنان، وهي الاستماع كمجلس وزراء جدياً، إلى مطالب السلطات المحلية والداخلية خصوصاً السلطات البلدية».

وقال: «لأول مرة جدول أعمال مجلس الوزراء، سيتضمن بنوداً وأموراً تعبّر بطريقة جدية عن مشاكل وهموم البلديات واتحاد البلديات والمحافظين والقائمقامين، وهذا انبثق بعد نقاش متواصل استمر لمدة ٦ أشهر بين ممثلين للوزارات والبلديات ومجالسها واتحاداتها والمحافظين ضمن إطار اللجنة الفنية التي تمّ تأسيسها بقرار من الرئيس سعد الحريري، وكانت برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة غسان حاصباني»، مشيراً إلى «أن ما اتضح من هذه النقاشات خصوصاً في ما يتعلق بوزارة الداخلية، أن أكثر الأمور إلحاحاً تتعلق بموضوع تعزيز فصائل قوى الأمن الداخلي في المناطق كافة وتعزيز القائمقامين ومأموري النفوس والمكاتب الإدارية للمحافظات، بالإضافة إلى موضوع الشرطة البلدية والدفاع المدني».

واعتبر أن «اللافت في الأمور المتعلقة بوزارة الداخلية أنها كانت في جميع المحافظات متشابهة، ما يؤشر إلى أن الاحتياجات في المناطق واحدة خصوصاً في الأمور غير المرتبطة بمشاريع البنى التحتية».

وقال: «النقاش كبير والمتطلبات كثيرة وهي ملحوظة في خطة عمل وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق مثل تعزيز الدفاع المدني وتثبيت المتطوعين، وإنشاء مراكز الدفاع المدني في جميع المناطق، وكذلك مأسسة وتنظيم عمل الشرطة البلدي، وتعزيز فصائل قوى الأمن الداخلي وتطويرها ضمن إطار الخطة الاستراتيجية التي تعمل عليها قوى الأمن الداخلي، وأيضاً التعيينات وتثبيت الموظفين».

ولفت إلى أن «هذه المشاريع مستمرة، وبدأ الوزير العمل بها منذ سنة ٢٠١٤ وكل سنة يتم إنجاز بعض منها حسب الموازنة المخصصة وحسب الأوضاع، هذا ضمن إطار الأمور الإدارية والأمنية المرتبطة بالوزراء».

وأشار إلى أن «الدور الثاني للوزارة كان بصفتها المشرفة على البلديات، حيث عبّرت اتحادات البلديات عن مشاكل كثيرة، خصوصاً الأمور المتعلقة بالبنى التحتية والطاقة والمياه والنفايات»، لافتاً «الى أن أهمية اللجنة الوزارية هي في التشبيك الذي حصل، واتضح أن هناك الكثير من المشاكل يتم حلها عبر التنسيق بين الوزارات من دون الحاجة إلى مجلس وزراء، كمعاملات متوقفة وغيرها.. وهذا كله يصب في خانة ايجابيات تلك المبادرة التي أطلقها الرئيس الحريري».

وأوضح أن «وزارة الداخلية باعتبارها المشرفة على البلديات، سيكون دورها متابعة هذا الموضوع والتنسيق مع البلديات لتكون صلة وصل بين البلديات والوزارات المعنية»، مؤكداً أن «مشاريع العاصمة متشابهة مع مشاريع المناطق الأخرى كون الهموم والاحتياجات هي ذاتها كخطط مستدامة لإدارة النفايات، صعوبة إدارة الملفات المتعلقة بالنازحين السوريين وغيرها، وبالتالي ما اتضح منذ إنشاء اللجنة أن العديد من الأمور يمكن حلّها عبر زيادة التنسيق».

وأعرب عن أمله «في أن نجاح هذا العمل يساهم في إزالة كل العقبات الموجودة»، مشدداً على أنّ «فرادة هذه المبادرة أنها ستساهم في ردم الهوّة الموجودة جراء عدم التنسيق وتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة».

عيتاني

وقال رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني: «كل بلدية لديها مشاريعها الخاصة التي تستطيع تنفيذها، وأخرى تتعلق بوزارات مختلفة، إلى جانب مجلس الإنماء والإعمار الذي يُعنى بالمشاريع الكبرى. بلدية بيروت لديها ارتباط كبير بمشاريع تتعلق بمجلس الإنماء والإعمار، لكن اليوم نعمل لتلزيم المشاريع عن طريق البلدية مباشرة، وهناك مشاريع تتعلق بعدة مناطق، لذلك مجلس الإنماء والإعمار ينفذ هذه المشاريع الكبيرة، ونحن بحاجة إلى تعاون مع الوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار»، مؤكداً أن «المشاريع في بيروت لا تتوقف. بيروت مر عليها الكثير من الأزمات، ولكي نحافظ على العاصمة ونستوعب الجميع، علينا دائماً أن نطوّر، لذلك وضعنا خطة شاملة وبرنامج عمل مكثفاً لتطوير البنى التحتية وتحسين وضع المدينة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً».

ورأى أن «النفايات مشكلة العصر، وأطلعنا مجلس الوزراء على خطتنا، ونأخذ رأيه وموافقته على خطتنا المستقبلية»، لافتاً إلى أن «مجلس الوزراء كان يحث البلديات على اللامركزية، وأن تجد كل بلدية حلاً للتخلص من أزمة النفايات. انطلاقاً من هذا المبدأ الذي شدد عليه الرئيس سعد الحريري وأعطانا الدعم الكامل، نحن لأول مرة، بلدية بيروت تأخذ على عاتقها حل أزمة النفايات»، مشيراً إلى «اننا انطلقنا من مبدأ تقليص حجم النفايات، عبر الفرز في المنازل وتشجيع الناس وتحفيزهم على هذا الأمر، إذ إن الفرز من المصدر يوفر علينا الكثير خصوصاً أن نفايات العاصمة تصل إلى ٦٥٠ طناً في اليوم. وطلبنا من مجلس الوزراء أن نقوم بمناقصة للكنس والجمع في مدينة بيروت لأن لدينا خطة ونريد استخدام التقنيات الموجودة في الدول المتطورة. وقمنا بمناقصة للكنس والجمع حيث سيتم تخصيص مستوعبات تختلف ألوانها حسب النفايات إن كانت عضوية أو بلاستيكية أو ورق وكرتون ومواد مختلطة من نفايات وعوادم وغيرها، كما أن المقاول سيجمع الورق والكرتون مباشرة من المدارس والجامعات والمواد العضوية مباشرة من المطاعم والنفايات الطبية من المصانع والمستشفيات، هذا المشروع لزم. وكل ذلك له تأثير إيجابي فوري على البيئة في الطرقات».

وتابع «العالم يتوجه اليوم إلى وضع مستوعبات النفايات تحت الأرض، ونحن بدراستنا الأولية، وجدنا إن بإمكاننا وضع النفايات في ٢٥٠ موقعاً للمستوعبات تحت الأرض التي تمنع زيادة النفايات فوق طاقة المستوعبات»، موضحاً أن «النفايات المفرزة ستذهب إلى معمل للفرز مرة ثانية إذ إن خطة بلدية بيروت أن تنشئ مصنعاً لتحويل النفايات إلى طاقة. والخطوة الثانية تكون في معالجة النفايات، وتتمثل الخطوة الأخيرة، بتحويل النفايات إلى طاقة عبر الحرارة المرتفعة أو ما يسمى التفكك الحراري. هذه الخطة لا تختلف عن خطة مجلس الوزراء».

ولفت إلى أنه «عندما تنتهي المناقصة والتلزيم، يتطلب الامر ٢ أو ٣ سنوات لإنشاء معمل النفايات، وإلى حينها، فإن مكب برج حمود والكوستابرافا لا يمكنهما استيعاب النفايات التي تدخل اليهما، ما يحتم علينا إيجاد حل مؤقت، لذلك نحن نعمل لايجاد حلول ومجلس الوزراء أيضاً، وسيعلن عنها قريباً»، مشيراً إلى أن «الحل النهائي للنفايات سينطلق في الـ٢٠١٨ وبعد ٣ سنوات تتسلم بيروت المعمل ويصبح لديها حلاً نهائياً لمشكلة النفايات. المعمل سيكون في موقع له تأثير ايجابي وليس له أي تأثير سلبي على أهل المنطقة التي سينشأ فيها».

وعن الكهرباء، لفت إلى أن «بيروت تعاني من نقص في الكهرباء، بدأنا بالاتفاق مع وزير الطاقة، بدراسة عن الحلول الممكنة للعاصمة. الدراسة أصبحت جاهزة لنعرضها على وزير الطاقة، وبعد موافقته، نرفع الموضوع إلى مجلس الوزراء، ويكون لدينا إنتاج طاقة بالشراكة مع القطاع الخاص ننتج طاقة تباع لمؤسسة كهرباء لبنان، ونحن لن ندخل بعملية بيع الناس مباشرة بل شركة كهرباء لبنان لأن بيروت ليس لديها امتياز مثل زحلة وجبيل، ولن نطلب هذا الامتياز لأن ليس هدفنا تغيير إتجاه مسؤوليات كهرباء لبنان بل على العكس خطتنا ستكون متكاملة مع خطة الدولة. بمجرد أن تطلق المناقصة ونوقع العقد، خلال سنة يكون لدينا في بيروت كهرباء ٢٤/٢٤ بشكل دائم ومستدام».

وأشار إلى «أنني طالبت في الاجتماع الذي عقد في السراي، كخطوة أولى، بتطبيق نظام السير بشدة وتغريم كل من يخالف في مدينة بيروت. هناك ٥٠٠ ألف سيارة تدخل يومياً إلى بيروت التي تحتضن الجميع، أي أن مليون مواطن على الأقل يدخلون إلى العاصمة يومياً. الخطوة الثانية، نعمل لإيجاد مواقف للسيارات فوق الأرض وتحت الأرض في الحمرا والأشرفية وكورنيش المزرعة والملعب البلدي في الطريق الجديدة والكولا وحديقة المفتي حسن خالد. سنزيد القوة الاستيعابية لمواقف السيارات. وفي الخطة المستقبلية، أن نحوّل عدداً كبيراً من الطرق إلى طرقات سلسة، نخفف فيها زحمة السير ونشجع على المَشي ونسهّل عملية استخدام الدراجات الهوائية، وتوسيع الأرصفة، هذا بالتزامن مع خطة النقل المشترك الذي سيشجع الناس على استخدام الباصات إذ سيكون هناك خط من جبيل إلى محطة شارل حلو حيث سيكون هناك باصات تنقل الناس إلى داخل المدينة. هذا المشروع، سيموّل من البنك الدولي الذي يقوم بالدراسات وسينفّذ في الـ٢٠١٨».

وتحدث عن تسريع العمل في محطة تكرير المياه الآسنة في برج حمود التي «تستوعب نصف كمية الصرف الصحي للعاصمة، ومحطة غدير تتطلب تطويراً لتستوعب النصف الثاني من المياه الآسنة. والأموال متوافرة».

وعن مياه الشفة، قال عيتاني: «استعنت بأهم شركات في العالم ليقدموا لنا الحلول الممكنة في بيروت، ووزارة الطاقة لديها مشروعان كبيران لتمويل بيروت بالمياه، سد جنّة الذي من المفروض أن ينتهي العمل به خلال ٣ سنوات، ومشروع سد بسري وجرّ مياه الأوّلي إلى بيروت، وإذا أكد لنا مجلس الوزراء أن هذين المشروعين وُضعا على سكة التنفيذ، فإن أهل بيروت سينعمون بالمياه، ولكن إلى حينها نحن على اتصال دائم مع مؤسسة مياه بيروت لتأمين المياه في هذه المرحلة ونحن موعودون أن الأمور ستتحسن بعد أسبوعين أو ثلاثة».

وأشار إلى «أننا نعمل لزيادة المساحات الخضراء، ولزمنا مشروع زراعة ٧٠٠٠ شجرة في مدينة بيروت، ونلزم الحدائق لزيادة التشجير، وزراعة الأشجار في حرج بيروت بعد أن خسرنا قسماً منها بسبب المرض. وهناك مشاريع اللوحات الإرشادية لمدينة بيروت وتسمية الشوارع وترقيمها والأبنية. بالإضافة إلى الإشارات التوجيهية. وللمحافظة على البيئة والسلامة العامة، لزمنا نفق سليم سليم لتحديثه وإعادة تأهيله، وإنارة شوارع بيروت على «اللادايت» لتوفير الطاقة بنسبة ٦٠٪».

■ زيادة المساحات الخضراء في حرج بيروت

■ مستوعبات النفايات التي ستوضع تحت الأرض